

Distr.: General
22 May 2026
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الحادية والثلاثون

كينغستون، 27-31 تموز/يوليه 2026

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي للأمانة العامة المقدم بموجب الفقرة 4

من المادة 166 من الاتفاقية

تقرير الأمانة العامة للسلطة الدولية لقاع البحار المقدم بموجب الفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير إلى جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عملاً بالفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويُقدم لمحة عامة عن أنشطة السلطة خلال الفترة من 1 نيسان/أبريل 2025 إلى 31 آذار/مارس 2026. ويتضمن معلومات عن الحالة الراهنة للاتفاقية والصكوك القانونية ذات الصلة بها، والأنشطة المضطلع بها في المنطقة، والحوكمة المؤسسية والإدارة المالية الرشيدة، وحالة عقود الاستكشاف، وموجز لنتائج الدورة السابقة للسلطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر إحراز التقدم في تطوير مشروع نظام استغلال الموارد في المنطقة، وتعزيز التأهب المؤسسي والقدرة على الصمود في مجال الحوكمة عن طريق توطيد الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، ودعم مبادرات البحث العلمي البحري وبناء القدرات. وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمانة العامة عن تنفيذ خطة عمل السلطة الدولية لقاع البحار المتعلقة بالبحث العلمي البحري لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة⁽¹⁾.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أحد الأهداف الرئيسية للسلطة العمل على مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وبناء على طلب المجلس، نشرت الأمانة العامة، في 23 كانون الأول/ديسمبر 2025، النص الموحد المنقح تنقيحاً إضافياً للمشروع، مشفوعاً بالوثائق الداعمة، وقدمت بنجاح قائمة

* ISBA/31/A/L.1.

(1) ISBA/31/A/3.



إرشادية بالمسائل غير المحسومة في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية، أقرها أعضاء المجلس أساسا للمفاوضات بشأن نظام الاستغلال خلال الدورة الحادية والثلاثين. وخلال الجزء الأول من الدورة، أحرز المجلس تقدما كبيرا في المضي قدما بالمناقشات المتعلقة بقائمة المسائل غير المحسومة، من خلال أعمال الأفرقة العاملة غير الرسمية ومجموعات أصدقاء الرئيس. وأسهمت هذه المناقشات في زيادة توضيح المجالات الرئيسية التي تتباين بشأنها الآراء، وصقل المقترحات النصية، وتحديد السبل الممكنة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة عناصر موضوعية من النص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا للمشروع.

3 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا إحرار تقدم في مهام إضافية أسندتها المجلس والدول الأعضاء إلى الأمانة العامة والأمانة. وشمل هذا العمل مواصلة تطوير لجنة التخطيط الاقتصادي على النحو المبين في الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994). وبناء على طلب الجمعية، أعدت الأمانة مذكرة مفاهيمية تحدد إطارا لصندوق التراث المشترك بوصفه إحدى الوسائل الممكنة لتوزيع الإيرادات المتأتية من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

4 - وإضافة إلى ذلك، عكست الفترة المشمولة بالتقرير اتباع نهج أكثر توحيدا داخل السلطة إزاء وظائفها المختلفة، مثل التنظيم والعمليات والبحث وحماية البيئة والامتثال والشؤون الاقتصادية والاتصالات وبناء القدرات. وفي إطار هذا التطور المستمر، عززت الأمانة مواءمتها مع منظومة الأمم المتحدة وأقامت شراكات مؤسسية قوية دعما لمزيد من الاتساق والتأهب والمساءلة والحوكمة في إطار الاتفاقية. ويعكس هذا التقرير فترة اتسمت بكثافة الأنشطة وبعيدت تغيير استراتيجي كبير في السلطة. وبوجه عام، استهدف العمل المنجز خلال هذه الفترة تعزيز قدرة السلطة على الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية في بيئة دولية معقدة، مع تعزيز التعاون وسيادة القانون والإدارة المسؤولة للمنطقة، وذلك لمنفعة البشرية جمعاء.

ثانيا - العضوية

5 - تكون جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أعضاء في السلطة بحكم الواقع⁽²⁾. وفي 20 أيلول/سبتمبر 2025، انضمت قيرغيزستان إلى الاتفاقية، ثم صدقت عليها كمبوديا في 6 شباط/فبراير 2026. وبذلك بلغ مجموع أعضاء السلطة، في 31 آذار/مارس 2026، 172 عضوا (171 دولة والاتحاد الأوروبي). وقد عززت هذه العضوية شبه العالمية فعالية نظام الجزء الحادي عشر.

6 - وحتى 31 آذار/مارس 2026، كان 155 طرفا قد انضموا إلى الاتفاقية المتعلقة بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994). وتضم السلطة في عضويتها 17 عضوا أصبحوا أطرافا في الاتفاقية قبل اعتماد اتفاق عام 1994 ولم يصبحوا بعد أطرافا فيه، وهم: البحرين، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسودان، والصومال، والعراق، وغامبيا، وغينيا - بيساو، ومالي، ومصر.

(2) وفقا للفقرة 2 من المادة 156 من الاتفاقية.

7 - ووفقا لما نص عليه قرار الجمعية العامة 263/48 واتفاق عام 1994، يجري تفسير أحكام ذلك الاتفاق وأحكام الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وتطبيقها معا بوصفهما صكا واحدا. وفي حال وجود تعارض بينهما، تكون الغلبة لأحكام اتفاق عام 1994. وعلى الرغم من أن أعضاء السلطة الذين ليسوا أطرافا في اتفاق عام 1994 يشاركون في أعمال السلطة بموجب ترتيبات تستند إلى ذلك الاتفاق، فإن من شأن انضمامهم إليه أن يزيل أي تضارب قائم حاليا بالنسبة إلى تلك الدول. وتشجع الأمانة العامة تلك الدول على أن تصبح أطرافا في اتفاق عام 1994 في أقرب فرصة ممكنة. وأرسلت الأمانة مذكرة شفوية إلى كل دولة من تلك الدول في 25 آذار/مارس 2026.

ثالثا - المنطقة

8 - تُعرّف المنطقة في الاتفاقية بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. ويتوقف تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة على ترسيم حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك الجرف القاري الممتد إلى ما وراء 200 ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي.

9 - وعملا بالفقرة 2 من المادة 84 من الاتفاقية، يتعين على الدول الساحلية أن تعلن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية على نحو واف. وعندما تبين تلك الخرائط أو القوائم خطوط الحد الخارجي للجرف القاري، يتعين عليها أيضا أن تودع نسخة من كل خريطة أو قائمة من هذا القبيل لدى الأمانة العامة للسلطة. وحتى 31 آذار/مارس 2026، كان 20 عضوا في السلطة قد أودعوا خرائط وقوائم من هذا القبيل لدى الأمانة العامة. وهذه الدول هي: أستراليا، وأيرلندا، وباكستان، وبنما، وبولندا، وتوفالو، وتونس، وجزر كوك، والسنغال، وسورينام، وغانا، وفرنسا (فيما يتعلق بكل من ريونيون، وغواديلوب، وغيانا الفرنسية، وجزر كيرغولن، وكاليدونيا الجديدة، وجزيرتي سانت بول وأمستردام، ومارتينيك)، والفلبين، وكابو فيردي، وكوبا، وكوت ديفوار، والمكسيك، وموريشيوس، ونيوزيلندا، ونيوي.

10 - وتحت الأمانة العامة جميع الدول الساحلية على إيداع الخرائط أو قوائم الإحداثيات في أسرع وقت ممكن بعد تعيين خطوط الحدود الخارجية لجرفها القاري، حتى مسافة 200 ميل بحري وفيما وراءها، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. فالمعرفة الدقيقة بالترسيم الحدودي الدقيق لجميع مناطق الجرف القاري حتى مسافة 200 ميل بحري وفيما وراءها أمر بالغ الأهمية لتعيين الحدود الجغرافية للمنطقة بشكل قائم على اليقين. وتصدر الأمانة كل عام مذكرة شفوية لتذكير الدول بتقديم خرائطها أو قوائم إحداثياتها. وقد أرسلت آخر رسالة تذكيرية في 22 كانون الثاني/يناير 2026.

رابعا - البعثات الدائمة لدى السلطة

11 - في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2025 وآذار/مارس 2026، عيّن الأعضاء الذين لديهم بعثات دائمة لدى السلطة سبعة ممثلين دائمين جدد واعتمدهم لدى السلطة، وهم: ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والصين، وفرنسا، والفلبين، ومالطة، والمكسيك.

12 - وبالإضافة إلى ذلك، عيّنت حكومات أربع دول أعضاء ممثلين دائمين لدى السلطة لأول مرة، في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2025 وآذار/مارس 2026، وبذلك أنشأت بعثات دائمة لدى السلطة. ففي 20 آب/أغسطس 2025، اعتمد جون سيلك بوصفه أول ممثل دائم لجزر مارشال لدى السلطة. وفي

26 آب/أغسطس 2025، اعتمدت ماتيت نينا بوصفه أول ممثل دائم لليسوتو لدى السلطة. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، اعتمدت جاينتا تشاندراسيري جاياسوريا بوصفه أول ممثل دائم لسري لانكا لدى السلطة. وفي 16 آذار/مارس 2026، اعتمدت ألفيتا أدربي - نايث بوصفها أول ممثلة دائمة لجزر البهاما لدى السلطة.

13 - وبتاريخ 31 آذار/مارس 2026، بلغ مجموع الأعضاء الذين يحتفظون ببعثات دائمة لدى السلطة 46 عضواً، وهم: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوركينا فاسو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغابون، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وقبرص، والكاميرون، وكوبا، وكوستاريكا، وليسوتو، ومالطة، والمكسيك، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، وناورو، ونيجيريا، والهند، واليابان، والاتحاد الأوروبي.

خامسا - البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها

14 - اعتمدت الجمعية البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها في 27 آذار/مارس 1998، وبدأ نفاذه في 31 أيار/مايو 2003. وبحلول 31 آذار/مارس 2026، ومع انضمام بليز (في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2025) وتشاد (في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2025) وإكوادور (في 31 تموز/يوليه 2025)، بلغ العدد الإجمالي للأطراف في البروتوكول الآن 51 طرفاً، وهي: الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوغو، وجامايكا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وشيلي، والعراق، وعمان، وغانا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، وفنلندا، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وليتوانيا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا (مملكة -)، واليونان. وقد وقّعت على البروتوكول 10 دول أخرى ولكنها لم تصدّق عليه بعد، وهي: إندونيسيا، وباكستان، وجزر البهاما، والسودان، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا.

15 - وتشجع الأمانة العامة أعضاء السلطة الذين لم يصبحوا بعد أطرافاً في البروتوكول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي يصبحوا أطرافاً فيه في أقرب فرصة ممكنة. ولهذا الغرض، أصدرت الأمانة مذكرة شفوية في 13 كانون الثاني/يناير 2026.

سادسا - القيادة المؤسسية والحوكمة والقدرة المؤسسية على الصمود

16 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الأمانة على بناء الشراكات وإطلاق مبادرات مختلفة لتعزيز القدرة المؤسسية. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين الفعالية التنظيمية والتأهب التشغيلي، بما يتماشى مع أولويات السلطة ويتكيف مع مسؤولياتها المتطورة بموجب الاتفاقية.

ألف - التعزيز المؤسسي الاستراتيجي

17 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دفعت الأمانة العامة قداما ببرنامج استراتيجي للتعزيز المؤسسي والتطوير التنظيمي من خلال الإطار الاستراتيجي للأمانة للفترة 2025-2028. وقد استند هذا الإطار إلى تواصل مباشر واسع النطاق ومشاورات شملت المنظمة بأكملها مع موظفي الأمانة، بهدف تحديد التحديات التشغيلية وفهم الأولويات المؤسسية وتعزيز التماسك المؤسسي والمساءلة التنظيمية.

18 - وأنشأ الإطار، الذي نُظِمَ حول أربع أولويات مؤسسية - هي الحوكمة والوفاء بالولاية، والتميز والقدرة على الصمود في المجال التشغيلي، وإشراك أصحاب المصلحة والشركات العالمية، والعنصر البشري والثقافة التنظيمية - أساسا متسقا لمواءمة الأولويات المؤسسية والتشغيلية على نطاق الأمانة. وعززت هذه العملية كذلك التماسك المؤسسي والمساءلة والقدرة على الصمود في المجال التشغيلي وإدارة الأداء، مع تعزيز استعداد الأمانة لدعم السلطة في تلبية متطلبات الحوكمة والمتطلبات التشغيلية المتطورة بموجب الاتفاقية.

19 - ومضت الأمانة العامة كذلك في تعزيز التأهب المؤسسي وتنسيق الحوكمة والقدرة على الصمود في المجال التشغيلي من خلال زيادة المشاركة مع النظام الموحد للأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين. وأسهمت هذه الجهود في تعزيز أطر الحوكمة الإدارية والمالية، وتحسين ضوابط المسؤولية الائتمانية وإدارة المخاطر والشفافية والمساءلة، بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها وأنظمتها وسياساتها وممارساتها. واسترشد بها أيضا التخطيط المؤسسي والميزانية المقترحة من الأمانة العامة للفترة المالية 2027-2028.

20 - وعززت الأمانة العامة أيضا المشاركة مع البلد المضيف وأصحاب المصلحة الرئيسيين دعما للاحتياجات التشغيلية للسلطة، واحتياجات خدمة المؤتمرات، ومسؤولياتها المؤسسية المتطورة.

باء - التطوير التنظيمي والقدرة المؤسسية

21 - في 31 آذار/مارس 2026، كانت الأمانة تضم 57 وظيفة ثابتة، منها 34 وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا، ووظيفتان من الفئة الفنية الوطنية، و 21 وظيفة من فئة الخدمات العامة، يشغلها موظفون ينتمون إلى 24 جنسية. وشكلت النساء نسبة 55 في المائة من موظفي الأمانة.

22 - ودعما للإطار، مضت الأمانة قداما في إقامة شراكات محددة الهدف وترتيبات لتقديم الخدمات مع النظام الموحد للأمم المتحدة وشركاء خارجيين آخرين، بهدف تعزيز المرونة التشغيلية والقدرة المؤسسية على الصمود وإتاحة إمكانية الحصول على خبرات متخصصة، دعما للاحتياجات البرنامجية المتزايدة للسلطة، وكل ذلك دعما لاحتياجاتها البرنامجية المتنامية.

23 - وكان من المعالم البارزة في هذا الصدد إبرام الأمانة اتفاقا لتقديم الخدمات مع مكتب الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمهد هذه الشراكة الطريق لتنفيذ منصتي إنسيبرا ومركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية (OneHR)، اللتين ستعززان إدارة الموارد البشرية من خلال عمليات موحدة للتوظيف والتصنيف والتحقق من المرشحين وإدراج المرشحين في القوائم.

24 - ودعما للسعي إلى الحصول على الخبرات المتخصصة والقدرة التشغيلية الإضافية عند الحاجة، وسّعت الأمانة نطاق عملها كذلك من خلال اتفاقات لتقديم الخدمات وشراكات مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتدعم هذه الترتيبات

إتاحة الوصول بمرونة إلى الخبرات التقنية، والقدرات من غير الموظفين، وآليات تقديم الخدمات المتخصصة، بما يتماشى مع المتطلبات التشغيلية المتطورة للسلطة.

25 - ويسر الأمانة العامة أيضا أن تعيد بأن الأمانة أبرمت اتفاقا لتقديم الخدمات مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو تعزيز ثقافة التعلم في السلطة. وستتيح هذه المبادرة إمكانية الوصول الشامل إلى منصة التعلم Blue Line، إلى جانب مبادرات محددة الهدف لتنمية قدرات القيادات العليا.

26 - وقد دفع التزام السلطة الثابت برفاه موظفيها إلى الدخول في شراكة مع شركة International SOS لتقديم المساعدة الطبية والأمنية، بما في ذلك خدمات الإجراء الطبي في حالات الطوارئ، للموظفين والمندوبين أثناء الدورات، مما يعزز ترتيبات واجب الرعاية المؤسسية والاستجابة للطوارئ. وتعكس هذه الجهود، مجتمعة، تقاني السلطة في تهيئة بيئة عمل دينامية وقادرة على الصمود، يمكنها تلبية متطلبات رسالة السلطة ودعم موظفيها بفعالية.

جيم - المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة والحوكمة المؤسسية

27 - دفعت الأمانة قدما بالأعمال التحضيرية من أجل التنفيذ المزمع في نهاية المطاف لنظام متكامل للضوابط الإدارية، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجريت تقييمات لدعم التخطيط المؤسسي والتأهب التشغيلي المرتبطين بمسؤوليات السلطة المتطورة بموجب الاتفاقية.

28 - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تدعم المنصات الإدارية المتكاملة المساءلة المؤسسية والرقابة المالية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز بيئة الرقابة المؤسسية في الأمانة ودعم متطلباتها التشغيلية المتطورة بموجب الاتفاقية.

29 - وأجرت إدارة شؤون السلامة والأمن تقييما للأمن المادي في شباط/فبراير 2026، وحددت مجالات يلزم زيادة تعزيزها لضمان الامتثال لتدابير إدارة المخاطر الأمنية في مقر السلطة ومركز جامايكا للمؤتمرات. وفي ضوء النمو المتوقع في نطاق عمليات السلطة وتواترها ووضوحها، حُددت تدابير إضافية لتعزيز ترتيبات الأمن والسلامة والتنسيق التشغيلي. واستُرشد في تحديد هذه المتطلبات كذلك بالأثار التشغيلية والمؤسسية المرتبطة بإعصار ميليسا، الذي أثر في جامايكا في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وتدعم هذه الجهود، مجتمعة، تعزيز التنسيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن وسلطات البلد المضيف، وتسهم في كفاءة ترتيبات أمنية ملائمة للموظفين والمرافق والمشاركين في اجتماعات السلطة وأنشطتها.

30 - وتواصلت الأمانة أيضا مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات من أجل تقييم الممارسات المتعلقة بالسجلات المؤسسية وإدارة المعلومات، وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز حوكمة السجلات وعمليات إدارة المعلومات والمساءلة المؤسسية، بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة والمتطلبات التشغيلية المتطورة.

31 - وباعتبار السلطة عضوا في لجنة الخدمة المدنية الدولية منذ عام 2013، واصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير المساهمة في أعمال اللجنة والمشاركة فيها، بما في ذلك المشاركة في عملية استعراض تصنيف مركز العمل في كينغستون من حيث المشقة عقب إعصار ميليسا. وقد يسترشد بنتيجة الدراسة الاستقصائية في النظر مستقبلا في التصنيف ضمن إطار نظام التنقل والمشقة التابع للجنة.

32 - وتواصل السلطة تطبيق النظام الموحد للمرتبات والبدلات وشروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وباعتبار السلطة مشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة، فإنها تواصل الاستفادة من خدمات النظام الموحد وأطره، بما في ذلك منصة إنسيبرا في عمليتي الاستقدام والتصنيف.

33 - وفي عام 2026، تواصلت الأمانة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء مراجعة لحسابات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تقييم المخاطر والقدرات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحماية البيانات، واستمرارية العمليات، وإدارة الخدمات المقدمة من أطراف ثالثة، بما يتماشى مع المتطلبات التشغيلية المتطورة للسلطة.

34 - وقد استرشدت الميزانية المقترحة من الأمانة العامة للفترة المالية 2027-2028، في مجملها، بهذه التقييمات والاستعراضات وأوجه المشاركة المؤسسية، من خلال تحديد قائم على الأدلة للمتطلبات المرتبطة بالحوكمة، والعمليات، والأمن، وإدارة المعلومات، واستمرارية تصريف الأعمال، والقدرة المؤسسية على الصمود، في ضوء مسؤوليات السلطة المتطورة بموجب الاتفاقية.

دال - التنسيق مع البلد المضيف وأصحاب المصلحة

35 - في إطار الجهود المستمرة لتعزيز التعاون مع البلد المضيف وأصحاب المصلحة الرئيسيين، أطلقت الأمانة مبادرة بناء الجسور الهادفة إلى تعزيز التنسيق ومعالجة المسائل التشغيلية والقانونية والمتعلقة بالبنية التحتية والأمن والمرتبطة بأنشطة السلطة. وجرت اتصالات مع السلطات الوطنية ووكالات الاستجابة للطوارئ وأصحاب المصلحة المعنيين بإدارة المؤتمرات ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص دعماً لاستمرارية العمليات وتقديم الخدمات الفعال لاجتماعات السلطة.

36 - وبالتوازي مع ذلك، دعت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا إلى عقد اجتماع للجنة عاملة متعددة التخصصات بهدف تعزيز التنسيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص في معالجة المسائل المتعلقة بإدارة المؤتمرات، والتأهب للكوارث، والأمن، والسلامة، والاستجابة للطوارئ، والبنية التحتية، والمسائل الإدارية المرتبطة بالمتطلبات المؤسسية المتطورة للسلطة والنمو المتوقع في الأنشطة والمشاركة الدولية.

37 - وقد عزز هذا الإطار المستمر للمشاركة التنسيق بين الوكالات، ودعم الحوار بشأن تنفيذ اتفاق المقر، وساند اتباع نهج تعاونية لكفالة تهيئة بيئة تشغيلية مواتية لمسؤوليات السلطة المتزايدة بموجب الاتفاقية.

سابعاً - الإدارة المالية الرشيدة والاستدامة

38 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة الحفاظ على ترتيبات سليمة للإدارة المالية والمساءلة والرقابة، دعماً لتنفيذ البرامج واستمرارية العمليات ومسؤولياتها المؤسسية المتطورة بموجب الاتفاقية. وظلت الجهود المبذولة في مجالي التخطيط المالي وإدارة الموارد تركز على دعم التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المعتمد، مع تعزيز الاستدامة المؤسسية والقدرة على الصمود في المجال التشغيلي، وتلبية المتطلبات المؤسسية والتشغيلية المتطورة للسلطة بموجب الاتفاقية.

ألف - الميزانية

39 - اعتمدت الجمعية في دورتها التاسعة والعشرين، بناء على توصية لجنة المالية، ميزانية الفترة المالية 2025-2026 بمبلغ 26 427 000 دولار⁽³⁾.

باء - حالة المساهمات

40 - وفقا للاتفاقية واتفاق عام 1994، تُغطى المصروفات الإدارية للسلطة من اشتراكات تقرر على أعضائها إلى أن تصبح لدى السلطة أموال كافية من مصادر أخرى لتغطية مصروفاتها الإدارية. ويستند جدول الأنصبة المقررة لهذا الغرض إلى الجدول المستخدم للميزانية العادية للأمم المتحدة، بعد تعديله حسب الفروق في العضوية، بحد أقصى لمعدل النصيب المقرر نسبه 22 في المائة وبحد أدنى لمعدل النصيب المقرر نسبه 0,01 في المائة.

41 - وتطبق السلطة أيضا، منذ عام 2013، نظاما لاسترداد التكاليف يُلزم المتعاقدين بسداد رسم عام سنوي يمثل تكلفة الخدمات التي تقدمها لهم السلطة. وبالنسبة للفترة المالية 2025-2026، يُتوقع أن تشكل الرسوم العامة حوالي 18 في المائة من إيرادات السلطة، بما يسهم في تنوع ترتيبات التمويل والتعويض الجزئي للمصروفات الإدارية والتمويل المستدام للعمليات المؤسسية.

42 - وتلقت السلطة، حتى 31 آذار/مارس 2026، ما نسبته 54 في المائة من قيمة الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي في ميزانية عام 2026. وبلغت الاشتراكات غير المسددة من الدول الأعضاء عن الفترات السابقة (1998-2025)، حتى التاريخ نفسه، ما قدره 1 151 477 دولارا. وتُرسل إخطارات إلى الدول الأعضاء بانتظام لتذكيرها بالمتأخرات. ووفقا للمادة 184 من الاتفاقية والمادة 80 من النظام الداخلي للجمعية، لا يكون لعضو السلطة المتأخر عن سداد مساهماته المالية أي صوت إذا كان المبلغ المتأخر عن دفعه يساوي مبلغ المساهمة المستحقة عليه عن السنتين السابقتين أو يزيد عليه. وقبل الدورة الحادية والثلاثين، سُنحِل الأمين العام إلى رئيس الجمعية قائمة الأعضاء الذين عليهم متأخرات.

43 - وبتاريخ 31 آذار/مارس 2026، بلغ رصيد صندوق رأس المال المتداول 777 863 دولارا، مقابل مستوى معتمد قدره 825 000 دولار.

جيم - صناديق التبرعات الاستئماني لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية

44 - أنشئ في عام 2002 صندوق التبرعات الاستئماني لتغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية من البلدان النامية. وبلغت المساهمات التراكمية التي تلقاها الصندوق منذ إنشائه، حتى 31 آذار/مارس 2026، ما مجموعه 1 730 678 دولارا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت مساهمات من الصين (20 000 دولار)، وقبرص (17 500 دولار)، والهند (20 000 دولار)، وأيرلندا (22 692 دولار)، والمكسيك (10 000 دولار)، والمملكة المتحدة (13 028 دولار)، وشركة سنغافورة الخاصة المحدودة لمعادن المحيطات (6 000 دولار). وفي 31 آذار/مارس 2026، لم يكن في الصندوق أي رصيد متاح.

(3) ISBA/29/A/11

دال - صندوق التبرعات الاستثماري لأعضاء المجلس

45 - طلبت الجمعية إلى الأمين العام، في دورتها الثالثة والعشرين في عام 2017، أن ينشئ صندوق تبرعات استثماري لدعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في الاجتماعات الإضافية التي يعقدها المجلس للعمل على مشروع نظام الاستغلال، بما يدعم المشاركة الشاملة للجميع⁽⁴⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت مساهمات من قبرص (17 550 دولاراً)، وإيطاليا (34 408 دولاراً)، وموريشيوس (1 000 دولاراً)، وناورو (3 476 دولاراً)، والبرتغال (11 593 دولاراً)، والمملكة المتحدة (13 028 دولاراً). وفي 31 آذار/مارس 2026، بلغت المساهمات التراكمية المقدمة إلى الصندوق منذ إنشائه ما مجموعه 338 450 دولاراً، وبلغ رصيده المتاح 13 909 دولاراً.

هاء - صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للشراكة

46 - أنشأت الجمعية صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للشراكة في دورتها السابعة والعشرين، في 3 آب/أغسطس 2022⁽⁵⁾، بوصفه صندوقاً استثمارياً متعدد المانحين يهدف إلى تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه لمنفعة البشرية. ويدعم الصندوق أيضاً برامج وأنشطة مكرسة لتنمية القدرات تتسق مع الاحتياجات ذات الأولوية التي تحددها الدول النامية الأعضاء في السلطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت مساهمات إلى الصندوق من الصين (20 000 دولاراً)، وفرنسا (45 704 دولاراً)، واليونان (23 132 دولاراً)، والفلبين (10 000 دولاراً)، والبرتغال (11 589 دولاراً).

واو - الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة من موارد خارجة عن الميزانية

47 - تتلقى السلطة مساهمات من موارد خارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة لدعم الأنشطة والمبادرات غير الممولة من الميزانية العادية المعتمدة للسلطة. وقد تدعم هذه المساهمات أنشطة تنفذ لمرة واحدة أو برامج ومشاريع متعددة السنوات، وتُدار وفقاً للشروط المتفق عليها مع الجهات المانحة، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ ومراجعة الحسابات المنطبقة.

48 - وفي آذار/مارس 2018، أنشأ الأمين العام صندوقاً استثمارياً متعدد المانحين لتقديم الدعم من خارج الميزانية لأنشطة السلطة، عملاً بالبند 5-5 من النظام المالي والقواعد المالية للسلطة. ومنذ إنشاء الصندوق، تلقت مساهمات تراكمية بلغت 2 765 398 دولاراً، وبلغ رصيده الصافي 833 456 دولاراً في 31 آذار/مارس 2026. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت مساهمات إلى الصندوق من جمهورية كوريا (31 137 دولاراً) والمملكة المتحدة (174 231 دولاراً).

ثامنا - مكتبة ساتيا ن. ناندان

49 - توفر مكتبة ساتيا ن. ناندان مجموعة شاملة من الموارد المتصلة بالنظام القانوني للمنطقة ويعمل السلطة، وتخدم مختلف أصحاب المصلحة، مثل أعضاء السلطة والباحثين والطلاب. وتدعم المكتبة اتخاذ القرارات المستنيرة والحفاظ على الذاكرة المؤسسية، مع تولي إدارة أرشفة الوثائق الرسمية ونشرها. وتشرف المكتبة

(4) ISBA/23/A/13.

(5) ISBA/27/A/10 و ISBA/27/FC/3.

أيضا على برنامج منشورات السلطة تحقيقا للشفافية وإتاحة الوصول. ولتعزيز الوصول إلى المعلومات، أنشأت المكتبة المكتبة الرقمية للسلطة الدولية لقاع البحار، التي توفر موارد إلكترونية، منها ما يربو على 15 843 ملفا يحتوي على نصوص كاملة و 50 موردا إلكترونيا متخصصا. وترتكز المكتبة على تحسين خدماتها من خلال إدارة الميزانية بشكل استراتيجي، وتوسيع مجموعاتها المطبوعة والرقمية على حد سواء، والتعاون مع الشركاء لتحسين تبادل الموارد. ويوصفها عضوا في مجموعة منظومة الأمم المتحدة لاقتناء المعلومات الإلكترونية، فإنها تستفيد من تنسيق اقتناء الموارد الإلكترونية وفرص التدريب المتاحة للموظفين.

50 - وتواصل المكتبة الإعراب عن تقديرها للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على دعمهم المستمر من خلال التبرع بالمواد والمنشورات، مما يسهم إسهاما كبيرا في إثراء مجموعتها وتنميتها.

تاسعا - الدوران السابقان للسلطة

ألف - الدورة الثلاثون

51 - عُقدت الدورة الثلاثون للجمعية في كينغستون في الفترة من 21 إلى 25 تموز/يوليه 2025، عقب اختتام دورة المجلس في 21 تموز/يوليه 2025. وانتُخب دوايت غاردينر (أنتيغوا وبربودا) رئيسا للجمعية، وانتُخب ممثلو غانا وفيجي ومملكة هولندا نوابا لرئيس الجمعية.

52 - ونظرت الجمعية، خلال الدورة الثلاثين، في التقرير السنوي للأمانة العامة، المقدم عملا بالفقرة 4 من المادة 166 من الاتفاقية. ووافقت على 12 طلبا للحصول على مركز المراقب⁽⁶⁾. ونظرت الجمعية في التقرير الثاني للمدير العام المؤقت للمؤسسة. وأحاطت الجمعية علما ببيان رئيس المجلس خلال الدورة الثلاثين.

53 - وأرجأت الجمعية إلى الدورة الحادية والثلاثين نظرها في الطلب المقدم من رابطة مطوري المعادن في قاع البحار عملا بالفقرة 1 (هـ) من المادة 82 من النظام الداخلي للجمعية. وطلبت الجمعية إلى الأمانة إعداد مبادئ توجيهية بشأن مركز المراقب للمتعاقد مع السلطة، تشمل مقارنة بالأنظمة الداخلية لمنظمات حكومية دولية أخرى، مثل المنظمة البحرية الدولية، لمساعدة الجمعية في نظرها، في تموز/يوليه 2026، في طلبات الحصول على مركز المراقب التي سيقدمها المتعاقدون اعتبارا من عام 2026. وقررت الجمعية أن تعديل نظامها الداخلي ليس ضروريا.

54 - وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء السلطة، أعلنت الجمعية يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر يوما دوليا لقاع البحار العميقة، يُحتفل به كل عام (انظر الفرع السادس عشر).

55 - واتخذت الجمعية قرارا يتعلق بالمسائل المالية والمتصلة بالميزانية. وبناء على طلب الجمعية، أعدت الأمانة مذكرة مفاهيمية تحدد الوظائف الممكنة لصندوق التراث المشترك بوصفه إحدى الوسائل الممكنة لتوزيع الدخل المتأتي من الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

56 - ولم تتوصل الجمعية إلى توافق في الآراء بشأن مقترح يدعو إلى بدء حوار غير رسمي بين الدورات بهدف المضي قدما بالمناقشات بشأن سياسة عامة لحفظ البيئة البحرية وحمايتها، وقررت ألا ترجى النظر في

(6) وردت هذه الطلبات من لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، والفريق الدراسي الدولي المعني بالانحاس، والفريق الدولي لدراسة الرصاص والزنك، والفريق الدراسي الدولي للنيكيل، والمعهد الدولي للمغنيز، ومعهد الكوبالت، ومركز قانون الأرض، ومنظمة المحيط ونحن، ومنظمة Kōrero o te 'Ōrau، ومؤسسة تنمية المحيط الصينية، ومعهد الموارد العالمية، ومؤسسة المحيط الأزرق.

المسألة إلى الدورة الحادية والثلاثين. ولم تتوصل الجمعية إلى توافق في الآراء بشأن المقترح المتعلق بإجراء الاستعراض الدوري بموجب المادة 154 من الاتفاقية، وأرجأت نظرها في المسألة إلى الدورة الحادية والثلاثين.

57 - وانتخبت الجمعية ثلاثة أعضاء في لجنة المالية.

58 - وعقدت الدورة الثلاثون للمجلس في جزأين: امتد الجزء الأول من 17 إلى 28 آذار/مارس 2025، وامتد الجزء الثاني من 7 إلى 18 تموز/يوليه 2025.

59 - وانتخب المجلس، في الجزء الأول من الدورة، دنكان موهوموزا لافي (أوغندا) رئيساً للمجلس. وانتُخب ممثلو البرازيل وسنغافورة وفرنسا نواباً للرئيس.

60 - وواصل المجلس عمله المتعلق بمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة على سبيل الأولوية، وفقاً لخريطة الطريق المنقحة التي أقرها المجلس في 26 تموز/يوليه 2024 لتوجيه عمله خلال الدورة الثلاثين، وللمذكرة الإعلامية للرئيس المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2025⁽⁷⁾. وعرض الرئيس النص الموحد المنقح لمشروع نظام الاستغلال⁽⁸⁾، والوثيقة المنقحة التي جُمعت فيها الأحكام المؤجلة⁽⁹⁾، والتجميع المحدث للمقترحات⁽¹⁰⁾.

61 - وخلال جزأي الدورة، أجرى المجلس القراءة الثانية للنص الموحد. وأحرز المجلس تقدماً كبيراً نحو معالجة المسائل الموضوعية غير المحسومة، واضطلع بأعمال حاسمة الأهمية في عدة أفرقة عاملة بين الدورات، وأنشأ مجموعات أصدقاء الرئيس كطريقة عمل إضافية. وعقد المجلس مناقشات مواضيعية بشأن جوانب محددة من مشروع النظام، بدعم من الميسرين والمقررين المعنيين، وأجرى مناقشات نصية مفصلة ترأسها رئيس المجلس.

62 - وخلال الجزء الأول من الدورة، أجرى المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية المرتبطة بمشروع النظام، استناداً إلى قائمة أعدها الرئيس، على النحو المبين في خريطة الطريق المنقحة. ودُكر المجلس بأن مشروع النظام يتوخى وضع معايير ومبادئ توجيهية لدعم تنفيذ النظام، وبأن اللجنة القانونية والتقنية أوصت، على نحو ما أقره المجلس، بضرورة اتباع نهج قائم على النتائج، وبوضع تلك المعايير والمبادئ التوجيهية على ثلاث مراحل. واتفقت معظم الوفود على ضرورة أن يركز المجلس في المقام الأول على التفاوض بشأن نظام الاستغلال. وخلال الجزء الثاني، عرض الرئيس مقترحاً محدثاً لقائمة بالمعايير والمبادئ التوجيهية. ووافق المجلس على مواصلة التحليل خلال الدورة الحادية والثلاثين.

63 - وقرر المجلس اتباع نهج مواضيعي في الدورة الحادية والثلاثين من أجل حل المسائل الرئيسية المتبقية غير المحسومة في سياق وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالاستغلال. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمانة أن تُعد نصاً موحداً منقحاً تنقيحاً إضافياً قبل وقت كافٍ من الاجتماع الأول للدورة الحادية والثلاثين. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمانة أن تُعد مشروع قائمة إرشادية بالمسائل

(7) انظر www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2025/03/Presidents-Briefing-Note-on-the-Revised-Consolidated-Text-13Mar2025.pdf

(8) انظر www.isa.org.jm/documents/isba-30-c-crp-1

(9) انظر www.isa.org.jm/documents/isba-30-c-crp-2

(10) انظر www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2024/12/Compilation_of_Proposals.pdf

غير المحسومة وبرنامج عمل إرشاديا يستند إلى مشروع قائمة المسائل غير المحسومة. وأخيرا، قرر المجلس أن يقيم، في نهاية الدورة الحادية والثلاثين، الأعمال المتبقية، إن وجدت، التي قد يلزم القيام بها قبل اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات، وأن يضع خريطة طريق لتحقيق هذه الغاية.

64 - وأحاط المجلس علما بتقرير عن حالة عقود الاستكشاف والاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. وانتخب المجلس عضوا لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية. وأحاط علما أيضا بتقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الجزأين الأول والثاني من دورتها التاسعة والعشرين، وبالتقرير عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة. وأحاط المجلس علما أيضا بتقرير الأمانة العامة بشأن تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي، واتخذ قرارا بشأن تفعيل تلك اللجنة، طلب فيه إلى لجنة المالية أن تقدم تقريرا عن الآثار المالية المترتبة على إنشاء تلك اللجنة، لكي ينظر فيه المجلس خلال الجزء الثاني من دورته الحادية والثلاثين.

65 - وأحاط المجلس علما بتقرير عن حالة عقود الاستكشاف والاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف. وانتخب المجلس عضوا لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية. وأحاط علما أيضا بتقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الجزأين الأول والثاني من دورتها التاسعة والعشرين، وبالتقرير عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميقة والمسائل ذات الصلة. وأحاط المجلس علما أيضا بتقرير الأمانة العامة بشأن تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي، واتخذ قرارا بشأن تفعيل تلك اللجنة، طلب فيه إلى لجنة المالية أن تقدم تقريرا عن الآثار المالية المترتبة على إنشاء تلك اللجنة، لكي ينظر فيه المجلس خلال الجزء الأول من دورته الحادية والثلاثين.

66 - وأحاط المجلس علما بتقرير رئيس لجنة المالية، واتخذ قرارا يتعلق بالمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية.

67 - واتخذ المجلس قرارين بشأن إرجاء الجدول الزمني للتخلي، بناء على طلب كل من معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار وحكومة بولندا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس الإجراء الموحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإنشائها واستعراضها، بما في ذلك الإجراء والنموذج الموحد، واتخذ قرارا يتعلق بتقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية. وأحاط علما أيضا بتقرير الأمانة العامة عن تنفيذ قرار المجلس المتخذ في عام 2024 بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية، وبقرار المدير العام المؤقت للمؤسسة.

باء - الدورة الحادية والثلاثون للمجلس

68 - من المقرر أن تُعقد الدورة الحادية والثلاثون للمجلس في جزأين: عُقد الجزء الأول في الفترة من 9 إلى 20 آذار/مارس 2026⁽¹¹⁾، وسُيعقد الجزء الثاني في الفترة من 13 إلى 24 تموز/يوليه 2026.

69 - وخلال الجزء الأول من الدورة، انتخب المجلس مايانك جوشي (الهند) رئيسا للمجلس. وقد انتُخب ممثلو إيطاليا وجنوب أفريقيا وكوستاريكا نوابا للرئيس.

70 - ونظر المجلس في تقرير للأمانة العامة عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك معلومات عن الاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها، وأحاط علما به.

(11) اعتبرت السلطة الدولية لقاع البحار يوم الجمعة، 20 آذار/مارس 2026، يوم عطلة رسمية (ISBA/ST/IC/2025/8).

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ثمانية طلبات لتمديد خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها للعقيدات المتعددة الفلزات من المتعاقدين التاليين، الواردة أسماؤهم بحسب ترتيب ورود الطلبات: منظمة إنترأوشنميتل المشتركة، ومؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية، وحكومة جمهورية كوريا، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار، والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا، وشركة ناورو لموارد المحيطات. وبناء على توصيات اللجنة القانونية والتقنية، وافق المجلس على ستة طلبات لتمديد عقود استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة لمدة خمس سنوات، مقدمة، على التوالي، من منظمة إنترأوشنميتل المشتركة، ومؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية، وحكومة جمهورية كوريا، والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات، والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات، ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار⁽¹²⁾.

72 - واستعرض المجلس تقرير الأمانة العامة عن آثار الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وقرر استئناف مناقشة مشروع القرار في تموز/يوليه 2026. وأقر المجلس أيضا بعمل اللجنة القانونية والتقنية، بما في ذلك تنفيذ القرارات المتعلقة بالمتعاقدين المعرضين لخطر عدم الامتثال.

73 - وأعطيت الأولوية للتفاوض بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، بمشاركة مفتوحة للأعضاء والمراقبين. وعرضت الأمانة العامة النص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا لمشروع النظام وقائمة إرشادية بالمسائل غير المحسومة لمناقشتها في آذار/مارس 2026. وخلال الدورة، أحرز المجلس تقدما كبيرا في مناقشة معظم المسائل، مما دفعه إلى طلب إعداد قائمة محدثة بالمسائل غير المحسومة في ضوء استمرار تطورها خلال أعمال الأفرقة العاملة غير الرسمية والفترة الفاصلة بين الدورات. وفي نهاية الجزء الأول من الدورة في آذار/مارس، أقر المجلس إعداد تنقيح ثالث للنص، يدرج المقترحات المقدمة من الأفرقة العاملة غير الرسمية ومجموعة أصدقاء الرئيس. وسيواصل المجلس نظره في القائمة المحدثة للمسائل غير المحسومة خلال الجزء الثاني من الدورة، المقرر عقده في تموز/يوليه 2026.

74 - وأخيرا، أقر المجلس مقترح رئيس المجلس أن يُطلب إلى اللجنة تقديم توصيات بشأن مسائل محددة تتعلق بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية دعما لمشروع نظام الاستغلال.

عاشرا - تشغيل المؤسسة

75 - تتدرج ولاية المدير العام المؤقت للمؤسسة في إطار أحكام الفقرات 1 (أ) إلى (ح) من الفرع 2 من مرفق اتفاق عام 1994، وترد مهام أخرى في الاختصاصات المتعلقة بإنشاء الوظيفة المذكورة أعلاه.

76 - وفي هذا الصدد، يتواصل العمل الجاري بشأن تنفيذ الولاية.

(12) منظمة إنترأوشنميتل المشتركة (ISBA/31/C/12)؛ ومؤسسة الإنتاج الجنوبية للعمليات الجيولوجية البحرية (ISBA/31/C/13)؛ وحكومة جمهورية كوريا (ISBA/31/C/14)؛ والرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات (ISBA/31/C/15)؛ والشركة المحدودة لتنمية موارد أعماق المحيطات (ISBA/31/C/16)؛ ومعهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار (ISBA/31/C/17).

77 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واتساقاً مع الولاية، اضطلع بمبادرات لمواصلة تهيئة بيئة تمكّن المؤسسة في نهاية المطاف من العمل بصورة مستقلة عن الأمانة عندما يتخذ المجلس قراراً بذلك، بما يتماشى مع أي من الشرطين المنشئين الواردين في اتفاق عام 1994⁽¹³⁾.

78 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، بُذلت جهود معززة من خلال البحث وتقييم المواد ذات الصلة والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل، حضورياً أو افتراضياً، مع المتعاقدين والكيانات الأخرى بشأن المسائل المتصلة بولاية المؤسسة، بما في ذلك إبرام ترتيبات المشاريع المشتركة مع المؤسسة. وبناء على ذلك، وُضعت مشاريع نماذج ونماذج أعمال وقُدمت لأغراض هذه المساعي، دون المساس بالموافقة النهائية عليها من المجلس والجمعية.

79 - وعقب ورود تعليقات على التقرير الثاني للمدير العام المؤقت⁽¹⁴⁾ من أعضاء المجلس والجمعية، واستناداً إلى طلبات مقدمة من بعض المجموعات الإقليمية، اضطلع بمزيد من العمل المباشر بشأن جوانب مختلفة من عمل المؤسسة. ونتيجة لذلك، نُظمت في 25 شباط/فبراير 2026 حلقة دراسية شبكية لفائدة الدول الأعضاء بشأن جوانب من عمل المؤسسة، بعنوان "الولاية التطورية للمؤسسة: الإطار القانوني وتقييم التكنولوجيا البيئية".

80 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك المدير العام المؤقت أيضاً في الاجتماع السنوي للمتعاقدين، المعقود في غوا، الهند، في أيلول/سبتمبر 2025، ومؤتمر المعادن المغمورة بالمياه، المعقود في سانت بيت بيتش، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وحلقة العمل الافتتاحية للأكاديمية الأفريقية لدبلوماسية أعماق البحار، المعقود في ياوندي في شباط/فبراير 2026، وسيشارك في اجتماعات الفريق الدراسي الدولي للننكل، والفريق الدولي لدراسة الرصاص والزنك، والفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس في نيسان/أبريل 2026.

81 - وخلال الجزء الأول من الدورة الحادية والثلاثين للمجلس، شارك المدير العام المؤقت بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع نظام الاستغلال، وقدم أيضاً ورقة مشتركة مع المملكة المتحدة بشأن معاملة المؤسسة في مشروع النظام. واستندت الورقة إلى تعريفين بديلين لمصطلح "المتعاقدين" كان المدير العام المؤقت قد قدمهما خلال الدورة الثلاثين للمجلس.

82 - وسترد تفاصيل إضافية عن العمل الذي اضطلع به المدير العام المؤقت في تقريره السنوي إلى المجلس والجمعية خلال الجزء الثاني من الدورة الحادية والثلاثين للسلطة.

(13) انظر الفقرة 2 من الفرع 2 من اتفاق عام 1994: "عند الموافقة على خطة عمل للاستغلال مقدّمة من كيان آخر غير المؤسسة، أو عند تلقي المجلس طلباً لتنفيذ عمليات في إطار مشروع مشترك مع المؤسسة، يتناول المجلس مسألة تشغيل المؤسسة بصورة مستقلة عن السلطة".

(14) ISBA/30/A/5-ISBA/30/C/8.

حادي عشر - حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة

- 83 - في 31 آذار/مارس 2026، كان هناك 31 عقدا للاستكشاف نافذا (19 عقدا للعقيدات المتعددة الفلزات، و 8 عقود للكبريتيدات المتعددة الفلزات، و 4 عقود لقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت)، بما في ذلك عقد لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات وقّع مع حكومة الهند في 15 أيلول/سبتمبر 2025⁽¹⁵⁾.
- 84 - ويتعين على كل متعاقد أن يقدم تقريرا سنويا إلى الأمانة العامة في موعد أقصاه 31 آذار/مارس من كل عام، يغطي برنامج أنشطته بموجب العقد. وبالنسبة إلى عام 2025، تلقت الأمانة 30 تقريرا سنويا تتعلق بـ 30 عقدا للاستكشاف. وفيما يتعلق بالعقد الجديد لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، ستقدم حكومة الهند تقريرا عن التقدم المحرز في العمل المنجز في عام 2025 ضمن تقريرها السنوي لعام 2026.
- 85 - ووفاءً بالتزام المتعاقدين بتوفير التدريب وتمويله لفائدة موظفين من الدول الأعضاء النامية ومن السلطة، أتاح 11 متعاقدا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 70 فرصة تدريبية جديدة في إطار 19 برنامجا، تراوحت بين التدريب النظري والتدريب في البحر، وزمالات الماجستير، والتدريب العملي في مجال الهندسة، والتدريب على المركبات الغواصة المستقلة⁽¹⁶⁾.
- 86 - وخلال الجزء الثاني من دورتها الثلاثين، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2025، وفي سياق نظر اللجنة القانونية والتقنية في التقارير السنوية عن الأنشطة التي اضطلع بها المتعاقدون في عام 2023، قررت اللجنة، وفقا للإجراء المتفق عليه، أن المتعاقدين التاليين يتطلبون اهتماما مستمرا فيما يتعلق بأدائهم ومدى اتساقهم مع التزاماتهم التعاقدية: (أ) الشركة البريطانية المحدودة لموارد قاع البحار؛ (ب) شركة ماراوا المحدودة للبحوث والاستكشاف؛ (ج) شركة جزر كوك للاستثمار⁽¹⁷⁾. وحددت اللجنة أيضا متعاقدين آخرين يتطلبون اهتماما خاصا في دورة الاستعراض التالية، وفقا للطرائق المعمول بها. وخلال الجزء الأول من الدورة الحادية والثلاثين، في آذار/مارس 2026، استعرضت اللجنة الردود الواردة من المتعاقدين التسعة الذين حددتهم في دورتها السابقة باعتبارهم يتطلبون اهتماما خاصا. وأشارت اللجنة إلى أنه في حين قدم بعض المتعاقدين ردودا مُرضية، فإن ردودا أخرى تتطلب مزيدا من التوضيح والاستعراض. وستواصل اللجنة النظر في هذه المسألة في إطار استعراض التقارير السنوية خلال الجزء الثاني من اجتماعاتها، وستقدم تقريرا إلى المجلس تبعا لذلك⁽¹⁸⁾.
- 87 - ويتعين على المتعاقدين أيضا أن يقدموا تقارير استعراض دورية كل خمس سنوات عن أنشطتهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الشركة البريطانية المحدودة لموارد قاع البحار (العقد الثاني) وشركة جامايكا المحدودة للمعادن الزرقاء تقارير استعراض دورية، وهي قيد التقييم حاليا⁽¹⁹⁾.

(15) ترد قائمة مفصلة بالعقود في الوثيقة ISBA/31/C/3، المرفق الأول.

(16) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه الفرص، انظر الوثيقتين ISBA/30/LTC/8 و ISBA/31/LTC/5، والرابط التالي: <https://isa.org.jm/capacity-development-training-and-technical-assistance/contractor-training-programme/>

(17) ترد معلومات إضافية في تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الجزء الثاني من دورتها الثلاثين (ISBA/30/C/4/Add.1). وانظر أيضا ISBA/30/C/2/Add.2.

(18) انظر ISBA/31/C/4 و ISBA/31/C/4/Add.1.

(19) ترد معلومات إضافية بشأن الاستعراضات الدورية في الوثيقة ISBA/31/C/3.

88 - وعُقد الاجتماع التشاوري السنوي الثامن مع المتعاقدين في غوا، الهند، في الفترة من 18 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2025، بالتعاون مع حكومة الهند، من خلال وزارة علوم الأرض والمعهد الوطني لعلوم المحيطات. وتبادل المشاركون الآراء بشأن التقدم المحرز في مشروع نظام الاستغلال. وناقشوا أيضا التواصل بين اللجنة والمتعاقدين، والشواغل والتحديات المشتركة التي يواجهها المتعاقدون، وسبل تعزيز التعاون فيما بينهم.

89 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمانة العامة حوارين على هامش اجتماعات المجلس المعقودة في تموز/يوليه 2025 وأذار/مارس 2026، على التوالي، أحدهما مع المتعاقدين والآخر مع الدول المزكية. وخلال الحوار، كرر المتعاقدون الإعراب عن شواغلهم بشأن التقدم المحرز في وضع نظام الاستغلال. وشملت المواضيع الأخرى المشاركة والاتصالات على المستويات الرفيعة، وخطط الإدارة البيئية الإقليمية، ومبادرة البنك الحيوي لأعماق البحار.

90 - وفي الحوار مع الدول المزكية، ركزت المناقشات على التقدم المحرز في التفاوض بشأن نظام الاستغلال، وتعزيز التواصل مع الدول المزكية بشأن أداء المتعاقدين الذين تزكيتهم، ومواصلة دعم عمل السلطة، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة الانتقال من الاستكشاف إلى الاستغلال.

ثاني عشر - من الاستكشاف إلى الاستغلال

91 - تماشيا مع الطلب الذي قدمه المجلس في قراره بشأن اتباع نهج مواضيعي لمواصلة وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالاستغلال من أجل حل المسائل الرئيسية المتبقية غير المحسومة، أصدرت الأمانة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2025 النص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا لمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة.

92 - ويعكس النص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا التعليقات الشفوية التي أُبديت خلال الدورة الثلاثين، وكذلك المقترحات الخطية التي قدمتها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والأفرقة العاملة غير الرسمية وأصدقاء الرئيس. وقد أُدرجت المقترحات كاملة، مع إدخال تعديلات طفيفة، مثل إدراج الأوقاس المعقوفة، اقتضتها المفاوضات التي جرت خلال الدورة الثلاثين.

93 - وفي 12 شباط/فبراير 2026، نُشرت على الموقع الشبكي للسلطة صيغة منقحة من النص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا، بهدف إدراج التعليقات الواردة وتصحيح مسائل تحريرية طفيفة في الصيغة الأولية من الوثيقة. ونُشرت صيغة منقحة ثانية في 16 شباط/فبراير 2026.

94 - وكما هو الحال بالنسبة إلى الصيغ السابقة، أُرْفِق بالنص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا الوثيقة المنقحة تنقيحا إضافيا التي جُمعت فيها الأحكام المؤجلة، والتي تشمل العناصر التي يتعين نقلها من مشروع النظام إلى المعايير والمبادئ التوجيهية وغيرها من قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها. وللمرة الأولى، صدرت صيغة نظيفة من النص قُبِلت فيها المقترحات المدرجة بعلامات المراجعة وحُذفت منها خانات التعليقات. وتقدّم الصيغة النظيفة من النص بهدف إتاحة لمحة أوضح عن الشكل الذي قد يبدو عليه المحتوى. وفي حال وجود أي أوجه عدم اتساق بين صيغتي النص، تكون الغلبة للصيغة التي تتضمن علامات المراجعة.

95 - وكما ذُكر أعلاه، ستُعد الأمانة تنقيحا ثالثا للنص الموحد المنقح تنقيحا إضافيا لكي ينظر فيه المجلس في تموز/يوليه 2026.

ثالث عشر - التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية

96 - إن الأنشطة المضطلع بها في المحيطات مترابطة ترابطاً وثيقاً، مما يستدعي التعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية ذات الولايات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في المحيطات. وكما تؤكد المادتان 138 و 169 من الاتفاقية، يشكل ذلك عنصراً أساسياً في اتباع نهج متنسق لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها والتنمية المستدامة للأنشطة المضطلع بها في المحيطات.

97 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. ويوفر هذا التعاون المستمر منبراً لضمان التعاون في الوفاء بولاية السلطة على نحو أكثر فعالية، بما يتسق مع الاتفاقية والقانون الدولي.

ألف - الأمم المتحدة

98 - تربط السلطة بالأمم المتحدة علاقة عمل وثيقة ومثمرة، ولا سيما مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية. وقدمت السلطة معلومات عن أنشطتها في الاجتماع الخامس والثلاثين للدول الأطراف في الاتفاقية في حزيران/يونيه 2025.

99 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفيما يتعلق بإقامة العدل، أجرت الأمانة مناقشات مع مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة في الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، بهدف تعزيز آلية المساءلة في السلطة ومواصلة تطوير استراتيجيات لتسوية منازعات الموظفين بصورة غير رسمية. وكان الغرض من هذه المشاورات هو استكشاف سبل خفض تكاليف التقاضي وتعزيز آليات المساءلة. وأجريت مشاورات أيضاً مع مكتب إقامة العدل في سياق خفض التكاليف الإدارية المتعلقة بالطعون المقدمة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، استناداً إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والسلطة الذي وسّع اختصاص المحكمة ليشمل السلطة.

باء - المنظمة البحرية الدولية

100 - واصلت الأمانة تبادل الآراء مع المنظمة البحرية الدولية، وبخاصة في مجال تعزيز المشاركة الآمنة للمرأة في الأنشطة البحرية في إطار برنامج "شهد تفوقها" العالمي للتوجيه (انظر القسم الخامس عشر أدناه).

جيم - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

101 - عززت مذكرة التفاهم المبرمة بين السلطة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والموقعة في 11 حزيران/يونيه 2025، التعاون بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك، مثل حوكمة المحيطات عبر القطاعات والمسائل المتعلقة باتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية. وعُقدت في روما، في الفترة من 24 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2025، حلقة عمل ممولة من مشروع مصايد الأسماك في أعماق البحار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ركزت على أوجه التفاعل بين مصايد الأسماك في أعماق البحار والأنشطة المضطلع بها في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وشددت الفعالية على أهمية منطقة الحد الأدنى من الأكسجين وتأثيرها على التنوع البيولوجي البحري بالقرب من الجبال البحرية. وشملت

المناقشات مواضيع من قبيل تقييمات الأثر البيئي، والأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، والتفاعل بين النظام القانوني للسلطة والأطر التنظيمية لمصايد الأسماك.

دال - اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

102 - في إطار خطة العمل المتعلقة بالبحث العلمي البحري، المعتمدة في عام 2020 دعماً لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، شاركت الأمانة بنشاط في التحالف من أجل عقد المحيطات الذي تنسقه اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتسهم هذه الشراكة إسهاماً بالغ الأهمية في تطبيق العلوم اللازمة للمحيط الذي نصبو إليه.

هاء - مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً التابع للأمم المتحدة

103 - في إطار التعاون الدولي مع منظومة الأمم المتحدة، واصلت السلطة تعزيز شراكتها مع مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً التابع للأمم المتحدة من خلال المشروع المشترك المعنون "بناء وتنمية قدرات أقل البلدان نمواً في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار المتصلة بأعماق البحار دعماً للتنمية المستدامة للاقتصادات الزرقاء الناشئة". ويهدف المشروع إلى دعم أقل البلدان نمواً في تحديد الاحتياجات التكنولوجية ذات الأولوية ومسارات الابتكار ذات الصلة بالأنشطة المضطلع بها في المنطقة وبالاقتصاد الأزرق الأوسع نطاقاً.

104 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز بنجاح تقييم للاحتياجات التكنولوجية لجمهورية تنزانيا المتحدة، بالتعاون الوثيق مع حكومتها، مع قيام هيئة مصايد أعماق البحار بدور جهة التنسيق الوطنية. وقدم تقييم الاحتياجات التكنولوجية تقييماً منظماً وقائماً على الأدلة للفجوات والفرص التكنولوجية ذات الأولوية في البلد في مجالات علوم المحيطات والتكنولوجيا البحرية والابتكار، بهدف تعزيز القدرات الوطنية وتيسير الحصول على التكنولوجيات المناسبة، بما يتسق مع الاتفاقية وولاية السلطة. وفي 24 تموز/يوليه 2025، عُرضت نتائج تقييم الاحتياجات التكنولوجية وتوصياته في مناسبة جانبية رفيعة المستوى.

واو - المحكمة الدولية لقانون البحار

105 - في 23 آذار/مارس 2026، قامت الأمانة العامة والمستشار القانوني بزيارة مجاملة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار. وأتاحت هذه الزيارة فرصة لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة العامة للمؤسستين بين أعضاء المحكمة ووفد السلطة.

زاي - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

106 - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مبادرة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة مكرسة لتعزيز التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التي تركز على المحيطات والمناطق الساحلية. وتتمثل مهمتها في تعزيز التواصل بين المنظمات المشاركة من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والأدوات والمنهجيات والدروس المستفادة في المسائل المتعلقة بالمحيطات.

107 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة مشاركتها النشطة في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وشاركت في عدة اجتماعات، وكذلك في اجتماع على مستوى الرؤساء عُقد في 15 كانون الثاني/يناير 2026 لمناقشة التعاون والتنسيق فيما يتعلق باتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية. ومن خلال هذه الجهود، تواصل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات دعم الإدارة المستدامة للبيئات البحرية الثمينة والحفاظ عليها.

حاء - مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025

108 - في حزيران/يونيه 2025، شاركت السلطة في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام 2025، الذي استضافته كوستاريكا وفرنسا وعُقد في نيس، فرنسا. ووفر المؤتمر منبرا ملائما من حيث التوقيت واستراتيجيا لإعادة تأكيد ولاية السلطة بموجب الاتفاقية، وإبراز دورها في الحوكمة الشاملة القائمة على العلم للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وأكدت المشاركات على أعلى المستويات السياسية تنامي الاعتراف بأن الحوكمة الفعالة للمحيطات، بما في ذلك قاع البحار العميق، تعتمد على مؤسسات متعددة الأطراف قوية، والالتزام بالقانون الدولي، وتعزيز التعاون عبر مختلف الولايات.

109 - وخلال المؤتمر، حظي عمل السلطة في إطار خطة العمل المتعلقة بالبحث العلمي البحري ببروز أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بالنهوض بالمعارف العلمية، وتبادل البيانات، وتنمية القدرات لفائدة الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. وسلطت المداخلات الضوء على دور السلطة بوصفها قيمة على تدابير حماية البيئة في المنطقة، بما في ذلك تحديد المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة، وعلى أهمية مواءمة العمليات العالمية الناشئة، بما في ذلك الاتفاق بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، على نحو تكاملي يعزز الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني لحوكمة المحيطات.

110 - وأتاح المؤتمر أيضا للسلطة تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات العلمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع التركيز على ترجمة الزخم السياسي إلى إجراءات ملموسة. فعلى سبيل المثال، وقّع خطاب تعاون مع المعهد الدانمركي للهيدرولوجيا. وأكدت هذه المشاركات التزام السلطة بالشفافية والشمولية والحوار البناء في تلك المداولات، من أجل وضع إطار تنظيمي قوي قائم على العلم يكفل حماية البيئة البحرية والإدارة المنصفة والمنظمة لموارد المنطقة.

طاء - المشاركة في دورات اللجنة التحضيرية لبدء نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

111 - دخل اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، الذي يركز على حفظ التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، حيز النفاذ في 17 كانون الثاني/يناير 2026، بعد إيداع التصديق الستين عليه في 19 أيلول/سبتمبر 2025. ويُعترف بالسلطة وبالنظام القانوني للجزء الحادي عشر بوصفهما الجهة الرئيسية والإطار القانوني الرئيسي في هذا السياق. ودعما للتعاون في المستقبل، شاركت الأمانة بنشاط في أعمال اللجنة التحضيرية ونظمت فعاليات، منها حلقات عمل وعروض، لإشراك الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في مناقشة دور السلطة في تنفيذ أهداف الاتفاق.

رابع عشر - الترابط بين العلوم والسياسات

ألف - الإشراف على المنطقة

112 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة القانونية والتقنية إحراز تقدم في وضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية لشمال غرب المحيط الهادئ، وكذلك في التحضير لحلقة عمل لمناقشة هذه الخطة، من المقرر عقدها في بوسان، جمهورية كوريا، في أيار/مايو 2026. وستركز حلقة العمل على مسائل الإدارة، بما يتماشى مع الإجراء الموحد لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وإنشائها واستعراضها، وستتيح للخبراء وممثلي مختلف فئات أصحاب المصلحة فرصا لتبادل الآراء بشأن تدابير الإدارة المقترحة، قبل الانتهاء من مشروع الخطة وإتاحته لإجراء مشاوره مع أصحاب المصلحة.

113 - وخلال اجتماعها المعقود في تموز/يوليه 2025، ناقشت اللجنة أيضا أنشطتها المقررة المتعلقة بوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية في مناطق أخرى واستعراضها خلال السنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك جدول زمني إرشادي للانتهاه من خطة الإدارة البيئية الإقليمية للمحيط الهندي في عام 2027.

114 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بتحديد قيم العتبات البيئية إحراز تقدم في مشروع التقرير الذي يركز على السمية، والتعكر، واستقرار الرواسب المعلقة من جديد، والضجيج تحت الماء، والتلوث الضوئي.

115 - وعرض التقدم المحرز خلال الحوار غير الرسمي للجنة على هامش اجتماع المجلس المعقود في تموز/يوليه 2025. واقترح نهج موحد لمنطقة التأثير ونقاط مرجعية إيكولوجية بوصفهما إطارا يدمج الأثر البيئي المحتمل مع مستوى الضغط. ويستند هذا النهج إلى الممارسات القائمة في قطاعات أخرى، ويوفر مسارا قائما على العلم للاسترشاد به في إجراءات الإدارة والمستويات الحدية، مع مراعاة القيم البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

116 - واجتمع الرئيسان المشاركان للجنة في كينغستون في الفترة من 18 إلى 20 شباط/فبراير 2026، وواصلوا عقد الاجتماعات والمناقشات مع خبراء من فريق الخبراء العامل بين الدورات خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، لوضع التقرير في صيغته النهائية تمهيدا لإجراء مشاوره رسمية مع أصحاب المصلحة خلال الدورة الحادية والثلاثين.

117 - ومن المتوقع أن تنظر اللجنة في التقرير ونتائج عملية التشاور مع أصحاب المصلحة في الربع الأخير من عام 2026 وأن تقدم توصياتها إلى المجلس خلال الدورة الثانية والثلاثين في عام 2027.

باء - البحث العلمي البحري

118 - في إطار اضطلاع السلطة بمسؤولياتها الهامة المتعلقة بالبحث العلمي البحري، تعمل الأمانة كعنصر محفز للبحوث التعاونية في سياق دولي. وتحققا لهذه الغاية، تمضي خطة العمل المتعلقة بالبحث العلمي البحري لعام 2020، الداعمة لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، قما بمبادرات رائدة في مجالات ذات أهمية عالمية، منها الأثر التراكمي، والنظم الإيكولوجية، والتصنيف، إلى جانب تطوير الأدوات والمنهجيات دعما لخطة العمل تلك.

119 - وفي هذا السياق، وُسِّعت مبادرة البنك الحيوي لأعماق البحار لتعزيز الوصول إلى العينات البيولوجية من أعماق البحار والبيانات الجينية المرتبطة بها، بالتعاون مع حكومة جمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ويجري وضع مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة بشأن أخذ العينات البيولوجية والبيانات الجينية من المنطقة ومعالجتها وتقاسمها، استناداً إلى أفضل الممارسات القائمة، بهدف تعزيز التعاون العلمي وجودة البيانات.

120 - ولا تزال قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) تشكل منصة جامعة للوصول إلى البيانات البيئية التي يقدمها المتعاقدون. ويجري تحديث المنصة باستمرار من خلال تحميل مجموعات بيانات إضافية، بينما يجري تحسين جودة البيانات المقدمة تدريجياً من خلال أنشطة محددة الهدف لتبادل المعارف مع مديري بيانات المتعاقدين والشركاء الدوليين.

121 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضع تقريران عن حلقتي عمل بشأن الجوانب التقنية في صيغتهما النهائية. ويقدم التقرير الأول لمحة عامة عن تكنولوجيات الرصد الناشئة، استناداً إلى نتائج حلقة عمل للخبراء عُقدت في كوبي، اليابان، في حزيران/يونيه 2025. ويعرض التقرير الثاني أحدث ما توصل إليه العلم بشأن المحيط الهندي دعماً لمواصله وضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية الخاصة به. وبالإضافة إلى ذلك، يبرز منتج معرفي عن حالة خطوط الأساس البيئية أهميتها في تقييم الأثر، وتركز وثيقة تقنية موجزة على وجود العناصر الأرضية النادرة في رواسب قاع البحار بوصفها مورداً محتملاً. وكخطوة تالية، يجري وضع خريطة طريق للاسترشاد بها في مواصلة تنفيذ خطة العمل خلال السنوات الخمس المقبلة، استناداً إلى أولويات المعرفة المحددة في السياق التنظيمي ومن جانب الأوساط العلمية.

خامس عشر - بناء القدرات والتدريب

122 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة تنفيذ استراتيجية السلطة لتنمية القدرات التي اعتمدها الجمعية في عام 2022⁽²⁰⁾.

ألف - جهات الاتصال الوطنية المعنية بتنمية القدرات

123 - في 31 آذار/مارس 2026، كانت 74 دولة عضواً قد عيّنت جهات اتصال وطنية معنية بتنمية القدرات. وقد أنشئت جهات الاتصال هذه عقب قرار الجمعية المتعلق بتنفيذ نهج برنامجي في مجال تنمية القدرات⁽²¹⁾، الذي دعت فيه الدول الأعضاء إلى تعيين ممثلين للتواصل مع الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بتنمية القدرات. وتواصل الأمانة تشجيع تقديم ترشيحات إضافية، إذ تؤدي جهات الاتصال دوراً رئيسياً في دعم تقييمات الاحتياجات التقنية، والتوعية بعمل السلطة، وتيسير تبادل المعلومات بفعالية.

124 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمانة التعاون مع جهات الاتصال الوطنية من أجل نشر فرص التدريب وبناء القدرات من خلال المنصات والشبكات الوطنية ذات الصلة، بما يكفل الوصول إلى نطاق واسع من الدول الأعضاء في السلطة. وقدمت جهات الاتصال الوطنية دعماً إضافياً للأمانة في تحديد الشركاء والمؤسسات المحتملين داخل بلدانها من أجل النهوض بمبادرات تنمية القدرات. وهي تدعم

(20) انظر ISBA/27/A/11.

(21) ISBA/26/A/18.

تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية، وتعمل بوصفها نقطة الاتصال بين الأمانة والدول الأعضاء في السلطة بشأن مسائل بناء القدرات.

125 - وفي آب/أغسطس 2026، ستعظم الأمانة اجتماعا افتراضيا مع جهات الاتصال الوطنية، يهدف إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية السلطة لتنمية القدرات وتوضيح الفرص المقبلة في إطار برنامج تنمية القدرات.

باء - برنامج Deep Dive

126 - نجح برنامج Deep Dive في تقديم تدريب شامل عبر الإنترنت بشأن حوكمة أعماق البحار، والموارد البحرية، والبحث العلمي، وحماية البيئة، وتكنولوجيا الاستخراج، من خلال وحداته الأساسية الخمس. ومن خلال دروس يقودها خبراء، وتشمل مقاطع فيديو وعروضاً ومواد للقراءة واختبارات قصيرة ومواد اختيارية متخصصة، زودت المنصة المشاركين بمعارف أساسية عن النظام القانوني للجزء الحادي عشر وعمل السلطة. وحتى 31 آذار/مارس 2026، كان قد جرى اعتماد 276 مشاركاً، منهم 158 رجلاً و 118 امرأة من 178 بلداً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وكانت جميع المجموعات الإقليمية ممثلة، بواقع 123 مشاركاً من مجموعة الدول الأفريقية، و 79 مشاركاً من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و 7 مشاركين من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و 28 مشاركاً من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 25 مشاركاً من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

جيم - شبكة خريجي برامج تنمية القدرات التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار

127 - تهدف شبكة خريجي برامج تنمية القدرات التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار، المنشأة بما يتماشى مع استراتيجية السلطة لتنمية القدرات⁽²²⁾، إلى رصد الأثر المتوسط والطويل الأجل للتدريب المقدم، وتمكين الأمانة من الاستفادة من خبرات المتدربين السابقين بوصفهم مرشدين أو خبراء أو استشاريين.

128 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2025، استضافت الأمانة سلسلة التعلم الثانية للشبكة، سعياً إلى تعزيز التعلم المستمر والتواصل بشأن المواضيع المتصلة بقاع البحار العميق. وكان الهدف منها إطلاع المستفيدين السابقين من برامج بناء القدرات التي تضطلع بها السلطة على آخر المبادرات والتقدم المحرز في الأنشطة المتصلة بالمنطقة، مع تعزيز المشاركة على نحو أعمق في مختلف أنحاء الشبكة. وركزت جلسة التعلم التفاعلية هذه على قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData) وعلى استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في القطاع المشمول بعقد المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا. وخصصت الأمانة أيضاً خمسة أماكن لأعضاء الشبكة في كل دفعة من دفعات برنامج التعلم الإلكتروني Deep Dive التابع للسلطة. واستفادت الأمانة كذلك من خبرات أعضاء الشبكة عبر مجموعة من المنابر، بوسائل منها تخصيص فرص لأعضاء الشبكة لتقديم عروض في حلقات العمل والبرامج التقنية وأنشطة تنمية القدرات. وبالتوازي مع ذلك، عمدت الأمانة بنشاط فرص تنمية القدرات ذات الصلة على أعضاء الشبكة، مما أدى إلى توسيع شبكات تبادل المعلومات وتعزيز مشاركة الخريجين.

دال - برنامج برو بلو (PROBLUE) لبناء القدرات في مجال حوكمة المحيطات

129 - شاركت الأمانة في حلقة العمل العالمية الحضرية بشأن حوكمة المحيطات، التي عُقدت في روما في الفترة من 16 إلى 18 حزيران/يونيه 2025. وشارك في تمويل حلقة العمل كل من برنامج البنك الدولي لبناء القدرات في مجال حوكمة المحيطات الممول من برنامج برو بلو (PROBLUE)، ومشروع مصايد الأسماك في أعماق البحار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ضمن برنامج المحيطات المشتركة الممول من مرفق البيئة العالمية، وبرنامج EAF-Nansen الممول من النرويج.

130 - وركزت حلقة العمل، التي شارك في استضافتها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، على تعزيز القدرات اللازمة لحوكمة المحيطات على نحو مستدام، وأتاحت فرصة لتعميق التعاون وإدماج الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالمحيطات. ونُفذت هذه الحلقة بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، والبنك الدولي، وكلية الحقوق بجامعة ملبورن، وجامعة نانت. وجمعت حلقة العمل 48 من الخريجين المتميزين لدورات التدريب الإقليمية السابقة عبر الإنترنت في إطار برنامج بناء القدرات في مجال حوكمة المحيطات. وكان المشاركون خبراء قانونيين ومسؤولين حكوميين ومهنيين من مختلف أنحاء العالم، تبادلوا الخبرات وناقشوا أفضل الممارسات والحلول المبتكرة للتحديات المشتركة في مجالات حوكمة المحيطات، ومصايد الأسماك المستدامة، والأنشطة المضطلع بها في المنطقة، والاقتصاد الأزرق. وعززت حلقة العمل التعلم بين الأقران من خلال جلسات فرعية مخصصة وعروض لدراسات حالات إفرادية، واستندت إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام 2025، وساعدت على تعزيز القدرات القانونية دعماً للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

هاء - تمكين المرأة

131 - تُظهر عدة مبادرات رائدة استمرار أهمية تمكين المرأة في سياق اضطلاع السلطة بمسؤولياتها الهامة المتعلقة بالبحث العلمي البحري وبناء القدرات.

132 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2025، أصبحت الأمانة العامة عضواً في الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي شبكة مرموقة تعنى بالمساواة بين الجنسين وتضم أكثر من 300 مناصر ومناصرة من مختلف أنحاء العالم. وفي إطار عضويتها، تعطي الأمانة العامة الأولوية لبناء الجسور بين الجنسين والمناطق الجغرافية. والتزمت بزيادة إبراز حضور الخبيرات من البلدان النامية ومشاركتهن النشطة، وبإيلاء الأولوية للتوازن بين الجنسين في اختيار المرشحين المؤهلين لجميع مبادرات بناء القدرات التي تضطلع بها السلطة.

133 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختتمت بنجاح المرحلة الأولى من المبادرة الرائدة للسلطة للنهوض بمشاركة المرأة في الشؤون المتصلة بأعماق البحار، وهي برنامج "أشهد تفوقها"، بدعم من حكومة فرنسا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2025، شاركت الأمانة وحكومة فرنسا في استضافة حلقة دراسية شبكية رفيعة المستوى بعنوان "الاحتفاء بالمرأة في علوم أعماق البحار والابتكار التكنولوجي: إحداهن أثر دائم من خلال نقل المعارف"، جمعت أكثر من 160 مشاركاً من أكثر من 35 بلداً⁽²³⁾. وقدمت الدفعة التجريبية من البرنامج ناتجين معرفيين هما: توليفة للبحث العلمي البحري، وتحليل للحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة

(23) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر ISBA/31/A/3.

في أنشطة الاستكشاف في البحر. واستُرشد بالنتائج الثاني في وضع مبادئ توجيهية عملية لتعزيز المشاركة الآمنة للمرأة في الأنشطة المنفذة في البحر. وستشمل المرحلة الثانية من البرنامج جماعة ممارسة معنية بالآثار التراكمية، فضلا عن مبادرة لتعزيز مشاركة صانعات السياسات من البلدان النامية في حوكمة قاع البحار العميق.

واو - مركز التدريب والبحوث المشترك بين السلطة الدولية لقاع البحار ومصر

134 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم مركز التدريب والبحوث المشترك بين السلطة الدولية لقاع البحار ومصر تنفيذ تدريب "المرأة في أعماق البحار" في مجال علوم المحيطات، الذي نُظِمَّ بالشراكة مع المجلس الوطني الإيطالي للبحوث احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين للسلطة، وبدعم من صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للمشاركة. وتألف التدريب من دورة دراسية شتوية بشأن آفاق أعماق البحار في مجال الجيولوجيا البحرية، ورحلة بحثية على متن السفينة Gaia Blu في آب/أغسطس 2025.

135 - وقد صُممت خطة عمل المركز لعام 2026 من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال التخطيط المكاني البحري لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وتنفيذها. ومن المقرر عقد حلقة عمل تدريبية في أيلول/سبتمبر 2026.

زاي - مركز التدريب والبحوث المشترك بين السلطة الدولية لقاع البحار والصين

136 - اجتمعت اللجنة التوجيهية لمركز التدريب والبحوث المشترك بين السلطة الدولية لقاع البحار والصين في 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، وحُدثت تشكيل عضويتها. وتمشيا مع ولاية المركز المتمثلة في تيسير البحث العلمي البحري مع بناء القدرات، وافقت اللجنة على تمويل ائتلاف بحثي للنهوض بجمع البيانات البيولوجية في شمال غرب المحيط الهادئ، وأطلقت دعوة إضافية لتقديم مقترحات بحوث مشتركة تركز على تطوير البيانات. ونظرا إلى أن بناء القدرات يشكل عنصرا أساسيا في أنشطة المركز، سَتُعقد حلقة العمل التدريبية الرابعة بشأن تقييم الأثر التراكمي في سانبا، الصين، في الفترة من 27 أيار/مايو إلى 5 حزيران/يونيه 2026.

حاء - الأكاديمية الأفريقية لدبلوماسية أعماق البحار

137 - عملا بمذكرة التفاهم المبرمة بين السلطة ومعهد الكاميرون للعلاقات الدولية، نُفذ برنامج التدريب التابع للأكاديمية الأفريقية لدبلوماسية أعماق البحار بدعم من صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للمشاركة. وضم البرنامج لتعزيز قدرات المهنيين من الدول الأفريقية في المراحل المبكرة والمتوسطة من حياتهم المهنية، مع التركيز بوجه خاص على الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات العاملين في شؤون المحيطات والشؤون القانونية والبيئية والبحرية. واجتذبت الدعوة إلى تقديم الطلبات 205 طلبات من 39 بلدا أفريقيا، مما يدل على وجود اهتمام كبير بالبرنامج في مختلف أنحاء القارة. وشارك فيه ما مجموعه 26 مشاركا (13 امرأة و 13 رجلا) من 16 بلدا أفريقيا تمثل المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

138 - ونُفذ البرنامج على مرحلتين. فقد تألفت المرحلة الإلكترونية، التي نُفذت في الفترة من 23 أيلول/سبتمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2025، من وحدة مخصصة من برنامج Deep Dive

صُممت لتلبية احتياجات المشاركين. أما المرحلة الثانية، فتمثلت في حلقة العمل الحضورية الافتتاحية، التي استضافها معهد الكاميرون للعلاقات الدولية في ياوندي في الفترة من 9 إلى 13 شباط/فبراير 2026. ووفرت هذه الحلقة تدريباً مكثفاً ذا طابع عملي. وأتاح المنهج الدراسي تعريفاً شاملاً بمهام السلطة وأعمالها وعملياتها، وشمل عمليات محاكاة للمفاوضات ولصياغة النصوص القانونية والسياساتية. ومن خلال هذه الأنشطة، أسهمت الأكاديمية في تعزيز مشاركة أفريقيا بفعالية في النظام القانوني للجزء الحادي عشر.

طاء - النهوض بالاقتصاد الأزرق الكاريبي من خلال مركز التميز لعلوم المحيطات والاقتصاد الأزرق

139 - عُقدت في سانت جونز، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حلقة عمل بعنوان "النهوض بالاقتصاد الأزرق الكاريبي من خلال البحوث المتعلقة بأعمق البحار"، أفضت إلى وضع خريطة طريق للفترة 2025-2030 لتعزيز البحث العلمي البحري دعماً لسياسات الاقتصاد الأزرق. وفي 18 أيلول/سبتمبر 2025، عقدت الأمانة اجتماعاً مع حكومة أنتيغوا وبربودا لتحديد الأولويات الاستراتيجية والتكتيكية. وحدد الاجتماع عدة أولويات رئيسية، منها إنشاء مركز مشترك للتدريب والبحوث بالشراكة مع حرم "الجزر الخمس" الجامعي التابع لجامعة جزر الهند الغربية ومركز التميز لعلوم المحيطات والاقتصاد الأزرق؛ ووضع مناهج دراسية مصممة خصيصاً لمنطقة البحر الكاريبي؛ وتيسير برامج إيفاد الخبراء الوطنيين؛ وتنظيم حلقة عمل إقليمية. ويتيح هذا النهج المنسق لدول الجماعة الكاريبية تعزيز مشاركتها في البحث العلمي البحري في المنطقة والاستفادة من المعارف العلمية دعماً للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق.

ياء - صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للشراكة

140 - واصل صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للشراكة، الذي أنشأته الجمعية في دورتها السابعة والعشرين بوصفه صندوقاً استئمانيًا متعدد المانحين، أداء دوره بوصفه أداة رئيسية للنهوض بالبحث العلمي البحري وتنمية القدرات وفقاً لولاية السلطة والأولويات التي تحددها الدول الأعضاء النامية. ومنذ إنشاء الصندوق، حشد إيرادات إجمالية بلغت حوالي 2,21 مليون دولار. ومن هذا المبلغ، حُصص 1,29 مليون دولار للمشاريع التي وافق عليها مجلس الإدارة، وحُصص ما يقارب 920 000 دولار من المبلغ المتبقي لمشاريع في عام 2026. وكانت جميع الأنشطة المدعومة متنسقة مع خطة العمل المتعلقة بالبحث العلمي البحري واستراتيجية السلطة لتنمية القدرات.

141 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2025، وافق مجلس إدارة صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للشراكة، في اجتماعه الخامس، على ثلاثة مقترحات لدورة التمويل المقبلة. وتركزت هذه المقترحات على ما يلي: (أ) تنمية القدرات بصورة متكاملة في مجال العلوم المتصلة بوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية وتنفيذها؛ (ب) التحول الرقمي للمنصات الشبكية للسلطة دعماً لأنشطة البحث العلمي البحري وبناء القدرات؛ (ج) مبادرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشأن النمو الأزرق المستدام في قاع البحار العميق. وتهدف هذه المبادرات إلى توسيع نطاق أثر الصندوق لفائدة الدول النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى تعزيز التوازن بين الجنسين في البحث العلمي البحري.

سادس عشر - الاحتفال الأول باليوم الدولي لقاع البحار العميقة

142 - احتُفل باليوم الدولي لقاع البحار العميقة لأول مرة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، مما شكّل معلماً بارزاً في التوعية العالمية بالموارد المعدنية للمنطقة بوصفها التراث المشترك للبشرية. وقد اقترحت فيجي وجامايكا ومالطة وسنغافورة هذه المبادرة في حزيران/يونيه 2025، واعتمدها الجمعية في 23 تموز/يوليه 2025. واختير هذا التاريخ تكريماً للخطاب الذي ألقاه السفير أرفيد باردو في الأمم المتحدة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1967.

143 - وأطلقت حملة شاملة بعد أقل من شهر من الإعلان، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الظهور والتفاعل على المنصات الرقمية للسلطة. وشملت الحملة مواد وقصصاً ترويجية متنوعة لتعزيز اهتمام الجمهور بعمل السلطة وفهمه له. وشهد الاحتفال الافتتاحي مشاركة عدة دول أعضاء، ولا سيما فعالية كبرى في الهند، أكدت أهمية الابتكار والاستكشاف المسؤول. وأحاطت الجمعية العامة للأمم المتحدة علماً مع التقدير بإعلان الجمعية يوم 1 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً لقاع البحار العميقة. ويجري حالياً التخطيط للاحتفال الثاني في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، مع إجراء مناقشات مع الدول الأعضاء التي قادت مقترح إعلان هذا اليوم الدولي.

سابع عشر - التواصل والأنشطة الخارجية

144 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت الأمانة في تنفيذ برنامج شامل للتحويل الرقمي من أجل تحسين حضورها على الشبكة وبنيتها التحتية للبيانات وتجربة المستخدمين. ويمثل الموقع الشبكي للسلطة الواجهة الرئيسية التي يطلع من خلالها الأعضاء والمتعاقدون والأوساط العلمية والمجتمع المدني والجمهور على المعلومات التنظيمية والعلمية والمعلومات المتعلقة ببناء القدرات. وقد خلص تقييم داخلي إلى أن المنصة الحالية تعاني من قيود هيكلية في التصفح وقابلية التشغيل البيئي للبيانات وإشراك المستخدمين. ولمعالجة هذه القيود وتوفير الأساس التقني لإدماج منصات بيانات السلطة لاحقاً، بما في ذلك قاعدة بيانات DeepData، وضعت الأمانة خريطة طريق للتحويل الرقمي، وهي بصدد إعادة تصميم الموقع الشبكي وإعادة بناء المنصة.

145 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2025، عرضت الأمانة العامة، في أول كلمة لها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أولويات السلطة، ودعت إلى الانتهاء من وضع إطار تنظيمي قوي وقابل للإنفاذ للأنشطة المضطلع بها في المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، شاركت السلطة والرئيس العالمي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في عقد حلقة دراسية رفيعة المستوى في نيويورك بشأن حقوق وفرص البلدان النامية غير الساحلية بموجب الاتفاقية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2025، كانت الأمانة ممثلة أيضاً في الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

146 - وقامت الأمانة العامة بزيارات رسمية إلى ألمانيا والبرازيل وبلجيكا وجمهورية كوريا وسنغافورة وسويسرا والصين والكاميرون والمملكة المتحدة والهند واليابان. وشاركت الأمانة العامة في حلقة نقاش استضافتها شبكة جنيف للبيئة، واجتمعت مع المديرية العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واستقبلها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المجلس العالمي للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وذلك عقب انضمامها إلى الشبكة في كانون الأول/ديسمبر 2025.

147 - وفي 20 تموز/يوليه 2025، وعلى هامش الدورة الثلاثين للجمعية، جمعت حوارات أعماق البحار الافتتاحية، التي شارك في تنظيمها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومؤسسة دونا برتاريلي للأعمال الخيرية، ومؤسسة المحيط الأزرق، علماء وخبراء قانونيين واقتصاديين وصانعي سياسات وممثلين عن المجتمع المدني في إطار محايد وشامل وغير تفاوضي للنظر في مسائل العلم والاقتصاد والحوكمة. وقُدمت موجزات إلى الجمعية في 23 تموز/يوليه 2025 في إطار الاحتفالات.

148 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد حضور السلطة في وسائط الإعلام الدولية توسعا كبيرا ومطردا، كما شهد التفاعل مع منصاتهما للاتصالات الرقمية نموا ملحوظا. واجتذب الموقع الشبكي ما متوسطه 34 000 زيارة شهريا. وكان من بين المحتوى الأعلى أداء على مختلف المنصات الترويج لزمالات برنامج تدريب المتعاقدين. وبمناسبة اليوم الدولي الأول لقاع البحار العميق، عُرضت قصص تسعة متدربين سابقين عبر القنوات الرقمية للسلطة.

ثامن عشر - خاتمة

149 - مثلت الفترة المشمولة بالتقرير مرحلة هامة في التطور المؤسسي للسلطة وفي مواصلة اضطلاعها بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994. وعززت الأمانة مواءمتها مع النظام الموحد للأمم المتحدة والشراكات المؤسسية الاستراتيجية من أجل تعزيز التأهب المؤسسي والقدرة على الصمود في مجال الحوكمة.

150 - وواصلت السلطة، في إطار وظائفها التنظيمية والمؤسسية والعلمية والتشغيلية والاقتصادية والمتعلقة بتنمية القدرات والاتصالات الاستراتيجية، تعزيز جاهزيتها مع إحراز تقدم في العمل نحو إمكانية اعتماد مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. واستشرافا للمستقبل، تظل الأمانة العامة ملتزمة بكفالة مواصلة السلطة الاضطلاع بولايتها بفعالية.